

السمات العامة للتعليم فى دول الخليج العربية

مقدمة :

من المعروف أنه توجد فى دول الخليج العربية أنواع مختلفة من التعليم يطلق عليها مسميات مختلفة مثل التعليم العام والتعليم الفنى أو التقنى والتعليم الخاص أو الأهلى وغيرها من المسميات . ويشير مصطلح « التعليم العام » فى اللغة العربية بعض الخلط والالتباس فى استخدامه لاسيما للمربين والمشتغلين بالتربية والتعليم . ويرجع ذلك إلى أن المصطلح فى صورته العربية هو ترجمة لمصطلحين مختلفين تماماً فى اللغة الإنجليزية هما General Education & Public Education ويعنى المصطلح الإنجليزي الأول Public Education التعليم العام المتاح للمواطنين دون المستوى الجامعى الذى تقدمه الدولة أو الحكومة بالمجان ، وهو يشمل مختلف مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية ، كما يشمل أيضاً مختلف أنواع التعليم التقنى والفنى من تجارى وزراعى وصناعى وغيره ، كما يشمل أيضاً معاهد ودور المعلمين . ويتضمن التعليم العام بهذا المفهوم أيضاً فترة التعليم الإلزامى التى توفرها الدولة كحد أدنى أساسى من التعليم تلتزم به نحو مواطنيها . وواضح أن التعليم العام يعنى جميع أنواع التعليم دون الجامعى الذى تقدمه الدولة أو الحكومة بالمجان وهو بهذا المعنى يتميز عن التعليم الخاص غير الحكومى . فالعمومية هنا ضد الخصوصية وهى تعنى عمومية إتاحتها لكل الأطفال والتلاميذ فى سن المدرسة بصرف النظر عن جنسهم أو جنسياتهم أو عقيدتهم أو خلفياتهم الثقافية والاجتماعية . وبعض الدول ولاسيما المتقدمة منها قد حققت ذلك بالفعل لكن معظم الدول تعمل على بلوغ ذلك بالتدريج . والغالبية العظمى من دول العالم الثالث استطاعت أن تحقق عمومية وشمول المدرسة الابتدائية فهى مدرسة لكل الأطفال فى كل الدول تقريبا . أما المدرسة الإعدادية أو

المتوسطة فهي وإن كانت في كثير من الدول تعتبر أيضا مدرسة عامة لكل الأطفال إلا أنها مازالت بالنسبة لبعض الدول مدرسة انتقائية تقبل نسبة معينة من خريجي التعليم الابتدائي . وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة الثانوية التي تفوق في درجة انتقائها المدرسة الإعدادية . أما المصطلح الثاني (General Education) فيعنى التعليم العام الأكاديمي النظري تمييزاً له عن التعليم النوعي ، أو التعليم التقني أو التعليم الفني Technical Education وهو تعليم له نظمه ومدارسه الخاصة به . فالعمومية هنا هي عمومية المحتوى والمضمون ونوعية المواد الدراسية التي تدرس في التعليم العام وهو يشمل نوعاً واحداً من التعليم يكون عادة على مستوى المرحلة الثانوية ويطلق عليه التعليم الثانوي العام . وقليلاً ما يكون على مستوى المرحلة الإعدادية أو المتوسطة . ومن الواضح أن التعليم العام بمعناه الأول يشمل التعليم العام بمعناه الثاني .

ولهذا فعند استخدامنا في اللغة العربية لكلمة التعليم العام دون تحديد لها في السياق تثير اللبس لعدم تحديد المقصود بها هل هو التعليم العام الذي يشمل كل أنواع التعليم الحكومي المجاني أم التعليم العام المتميز عن التعليم الفني أو التقني ؟ ولذا ينبغي أن نحدد دائما أى المعنيين نقصد حتى نبتعد عن اللبس والغموض . وهناك قرائن قد تمنع من حدوث هذا اللبس . فنحن عندما نقول التعليم العام دون إشارات أخرى فاننا نعنى عادة التعليم العام الشامل لكل الأطفال في مختلف المراحل . أما اذا قلنا التعليم الإعدادي العام أو التعليم الثانوي العام فاننا نقصد به التعليم الاعدادى أو الثانوى غير الفنى والمهنى والتقنى .

وقد حرصنا على ذلك في استخدامنا لهذا المصطلح . فنحن قد استخدمناه بالمعنيين المشارا إليهما سلفاً وحرصنا على أن يكون المعنى الذى نقصده واضحاً لا لبس فيه . فعندما نقول التعليم العام فاننا نقصد كل مراحل التعليم . أما المعنى الآخر فينصرف فى الغالب إلى نوع واحد من التعليم الاعدادى أو الثانوى هو الاعدادى أو الثانوى العام تمييزاً له عن غيره من أنواع التعليم الثانوى الأخرى . وبعد هذه المقدمة التى نعتبرها ضرورية منذ البداية نقول إن التعليم فى دول الخليج العربية كما هو فى غيرها من الدول يعتبر من أضخم المشروعات التى تقوم بها الدولة فهو يضم حوالى (٢,٦٥٧,٠٠٠) تلميذ وتلميذة وما يزيد عن ١٧٠ ألف معلم ومعلمة حسب احصاءات ١٩٨٦/٨٥^(١) . ويتفق عليه ما يقرب من ١٠ مليارات من الدولارات من

ميزانية الحكومات . ولهذا فهو يعتبر بمعنى من المعانى من المشروعات الاستثمارية الكبرى لدول الخليج العربية إلى جانب أنه أساس حضارى هام تقوم عليه نهضتها وتقدمها . وهناك سمات عامة مشتركة للتعليم بين هذه الدول نوجزها فى النقاط الآتية :

- (١) توفير التعليم للجميع
 - (٢) اطراد النمو الكمى
 - (٣) تماثل البنى التعليمية
 - (٤) مركزية الادارة
 - (٥) انفصال تعليم البنين عن تعليم البنات
 - (٦) تأنيث الهيئة التدريسية فى المدارس الابتدائية
 - (٧) انخفاض معدل التلاميذ لكل معلم
 - (٨) ارتفاع تكلفة التلميذ
 - (٩) وجود نسبة عالية من التلاميذ الوافدين
 - (١٠) الارتقاء بمستوى إعداد المعلم
 - (١١) تفاوت حجم التعليم الخاص
 - (١٢) تمتع التلاميذ بخدمات أفضل
- وسنفصل الكلام عن كل نقطة من هذه النقاط فى السطور التالية .

أولاً : توفير التعليم للجميع

تعتبر دول الخليج العربية نموذجاً فريداً بين الدول النامية والمتقدمة منها على السواء فيما توفره من فرص تعليمية لأبنائها على مستوى التعليم العام بل وما فوقه . فلا خلاف بينها على أنها توفر التعليم لكل من يطلبه من أبنائها ولا ترد أحداً عن المدرسة . ومن الناحية الرسمية توجد ثلاث دول عربية خليجية تأخذ بنظام الإلزام فى التعليم العام وهى دولة الامارات والبحرين والكويت مع اختلاف بينها فى مدة الإلزام

إذ تقتصر هذه المدة على ست سنوات للمرحلة الابتدائية فى دولة الامارات (٦ - ١٢) ويمتد الإلزام إلى تسع ليشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية أو المتوسطة فى دولة البحرين (٦ - ١٥) ودولة الكويت (٦ - ١٤) . أما باقى الدول العربية الخليجية وهى السعودية وعمان وقطر فليس بها قوانين أو نظام للإلزام ، لكنها توفر التعليم لكل من يطلبه من أبنائها بل ومن غيرهم . ومن المعروف أن وجود نظام للإلزام فى التعليم على المستوى الرسمى أو التشريعى لا يعنى أن ذلك مطبق بالفعل فى المدارس . فكثير من الدول بها تشريعات للتعليم الإلزامى الإجبارى الذى يمثل الحد الأدنى الذى تقدمه الدولة مجاناً لأبنائها ، ومع ذلك تظل هذه التشريعات لسنوات طويلة حبراً على ورق أو أنها لا تطبق بكاملها . فى حين أن مثل هذه التشريعات - كما سبق أن أشرنا فى كلامنا عن الدساتير القومية - تعكس آمال الشعوب وطموحها . وليس من الضرورى أن يتطابق ذلك الطموح مع واقع النظام التعليمى . فعلى سبيل المثال نص الدستور المصرى عام ١٩٢٣ على إلزامية التعليم ومجانيته . ومع ذلك لا يزال التعليم فى المرحلة الابتدائية غير متوافر لمئات الآلاف من الأطفال فى سن المدرسة الابتدائية . ومن هنا يمكننا أن ندرك أن الدول العربية الخليجية سواء وجد بها نظام للإلزام أم لم يوجد تأخذ جميعها بالأسلوب العملى الواقعى ، وهو توفير التعليم لكل من يطلبه من أبنائها كما أشرنا . ففى بعض الدول العربية الخليجية وصلت إلى مرحلة الاستيعاب شبه الكامل بالنسبة للمرحلة الابتدائية . وتزداد نسبة الاستيعاب بصورة مطردة فى التعليم الإعدادى أو المتوسط والتعليم الثانوى . بل إن بعض الدول الخليجية سعياً منها فى نشر التعليم بالقرى تقوم بفتح مدرسة إعدادية أو ثانوية لأعداد صغيرة من التلاميذ يتراوح بين ١٥ - ٢٠ تلميذاً كما فى قطر ، أو ما يزيد عن ذلك قليلاً كما فى السعودية وغيرها . يضاف إلى ذلك أن التلاميذ الراسبين أو المتعثرين فى دراستهم فى التعليم فوق الابتدائى توفر لهم الدول العربية الخليجية أنواعاً مناسبة من التعليم كالتعليم الموازى فى الكويت والإعدادى المهنى فى البحرين ومجموعات التقوية فى السعودية ومراكز التدريب المهنى أو التلمذة الصناعية فى قطر وعمان .

وفى عرضنا السابق للأسس التشريعية للتعليم فى دول الخليج العربية أشرنا إلى أن دساتير هذه الدول وقوانينها الأساسية وسياساتها التعليمية قد نصت على كفالة الدولة للتعليم ، بمعنى أن الدولة هى التى تتحمل عبء التعليم وتقوم بالإفناق عليه

من ميزانيتها . كما تكفل حداً أدنى من التعليم المجانى لأبنائها ، وتوفر فرصة الأخرى للقادرين عليه . ومن المعروف أن الأنظمة التعليمية المعاصرة تتفاوت فى مقدار ما تقوم به الدولة أو الحكومة من دور فى التعليم بها . ففى بعض الدول ومنها الدول العربية تقوم الدولة بالعبء الأكبر والاشراف الكامل على التعليم ، وعلى الطرف الآخر نجد بعض الدول يقل فيها أو يندر تدخل الحكومة فى شئون التعليم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعتبر التعليم من اختصاص الولايات لا الحكومة الفيدرالية .

ويعتبر قيام الدولة بأمر التعليم فى الدول العربية الخليجية مطلباً ضرورياً لتحقيق ديمقراطية التعليم وتوفير فرصة وتوجيهه وجهة قومية تنفق مع المصالح العليا والأمانى القومية للبلاد . كما أن تحمل الدولة لعبء تكاليفه الكثيرة يضمن حداً أدنى من جودة مستوى التعليم وتنوع برامج ومدرسه . ويكفى أن ننظر إلى التعليم الأهلى والخاص على سبيل المقارنة لنذكر الفارق الهائل . فمن المعروف أن التعليم غير الحكومى فى البلاد العربية بصفة عامة تعليم تحركه الدوافع التجارية ، وهو فقير فى إمكانياته ومستواه ، كما أنه يفتقر إلى التوجيه القومى . ومع أن الدول العربية قد انتبعت إلى ضرورة وجود نظام للاشراف الفعال على التعليم غير الحكومى لضمان تمثيه مع الاتجاهات القومية وضماناً لحد أدنى من جودة التعليم والمستوى إلا أن التعليم الحكومى يظل دائماً البديل الأفضل للغالبية العظمى من أبنائنا .

ثانياً : اطراد النمو الكمى

من الأمور المعروفة فى معالجة البيانات الكمية لتنظيم التعليمية المختلفة أن الزيادة فى إعداد التلاميذ عاماً بعد عام لا تعنى زيادة حقيقية فى النمو الكمى المطرد للمقبولين من التلاميذ . وإنما قد تعنى زيادة نسبية مترتبة على الزيادة السنوية فى عدد السكان . ولذلك فإن المعيار الحقيقى للنمو الكمى لأى نظام تعليمى هو مقدار ما يحققه من زيادة فى عدد التلاميذ كنسبة مئوية من العدد الكلى للأطفال فى سن المدرسة . مثلاً لو كان عدد الأطفال فى سن الصف الأول من المدرسة الابتدائية مليوناً قُبِلَ منهم ثلاثة أرباع المليون فإن نسبة المقبولين هنا ٧٥٪ من العدد الكلى . فى العام التالى يصير عددهم مليوناً وثلاثمائة ألف آخذين فى الاعتبار من لم يلتحق منهم فى المدارس فى العام الماضى والزيادة الجديدة المترتبة على الزيادة السكانية . فإذا قُبِلَ

منهم ٩٠٠ ألف تلميذ مثلاً فإن العدد يكون قد زاد ١٠٠ ألف عن العام الماضى ، إلا أن هذه الزيادة ليست زيادة حقيقية لأن النسبة المئوية لعدد المقبولين من العدد الكلى تصبح حوالى ٦٩٪ بدلا من ٧٥٪ أى أنها أقل فى الواقع من العام الماضى . ومثل هذه المغالطات توجد عادة فى الأنظمة التعليمية التى تهتم بالدعاية أكثر منها بالعرض الموضوعى لأرقام وبيانات نظامها التعليمى ، وهى معروفة فى تقارير التعليم فى الدول الجماعية والدكتاتورية وكثير من الدول النامية .

أما فى دول الخليج العربية فإن الوضع مختلف تماماً فمن المعروف عن هذه الدول بحكم تركيبها السياسى والاجتماعى وبحكم أوضاعها المادية والاقتصادية أنها ليست دولا دعائية وأنها تعمل جادة وجاهدة لتوفير مستوى كريم من الحياة لأبنائها فى مختلف مجالات الحياة ومنها التعليم . والنمو الكمى فى التعليم فى هذه الدول هو إذن نمو كمى مطرد وبمعدلات وإن كانت متفاوتة من دولة لأخرى إلا أنها معدلات جديدة فى معظمها ، وقد تصل إلى مستويات عالية فى بعض الأحيان ؛ ففى عمان على سبيل المثال تضاعف حجم التعليم العام خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٨٠ أكثر من ستين ضعفاً مما يعكس صورة جادة للجهد المبذول .

وقد وصلت فى قطر وغيرها من دول الخليج العربية إلى الاستيعاب شبه الكامل لتلاميذ المرحلة الابتدائية وبعضها حقق مستويات عالية من الاستيعاب فى المرحلة المتوسطة والثانوية .

وتشير الاحصاءات الرسمية عن التعليم فى الدول العربية الخليجية إلى تناقص نسب استيعاب التلاميذ فى المراحل الأعلى . ففى الوقت الذى نجد فيه أن التعليم الابتدائى قد حقق نسب التحاق عالية وصلت فى معظم هذه الدول إلى الاستيعاب شبه الكامل أو ما يقاربه نجد أن نسب الالتحاق بالتعليم الإعدادى والثانوى متدنية تتراوح بين ٤٢٪ و ٨٦٪ كما يتضح من الجدول التالى الذى يبين نسب الاستيعاب فى مراحل التعليم المختلفة فى دول الخليج العربية حسب احصاءات ٨٥ - ١٩٨٦ .

الدولة	المرحلة الابتدائية			المرحلة الإعدادية والثانوية		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الإمارات	٪٧٧	٪٧٨	٪٧٧	٪٥٣	٪٦٥	٪٥٨
البحرين	٪٩٧	٪١٠٠	٪٩٥	٪٨٩	٪٨٣	٪٨٦
السعودية	٪٦٣	٪٦١	٪٥٥	٪٥١	٪٣٣	٪٤٢
عمان	٪٨٠	٪٧٤	٪٧٧	٪٨٥	٪٨٠	٪٨٣
قطر	-	-	-	٪٦٥	٪٧٧	٪٧١
الكويت	٪٨٦	٪٨٣	٪٨٥	٪٨٥	٪٨٥	٪٨٣

وخلال السنوات الماضية شهد حجم التعليم الحكومي في الدول العربية الخليجية نمواً نسبياً هائلاً في جميع مراحله . والجدول التالي يبين حجم التعليم الحكومي في هذه الدول حسب احصاءات ١٩٨٦/٨٥ .

المجموع الكلي		الثانوي		الإعدادي		الابتدائي		رياض الأطفال		الدولة
إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	
٨٧٦٨٧	١٧٦٦٨.	٩٢١٣	١٧٧٨٦	١٦٢٩٤	٣٣١٩١	٥٥٥٦٧	١١٢١٣٩	٦٦١٣	١٣٤٧٤	الإمارات العربية
٤١٨٨.	٨٥٧٥٣	٧٣٩١	١٤٩٧٩	٩٣.٩	١٩٨٣٨	٢٥١٨.	٥.٩٣٦	-	-	البحرين
٧٩١٤٦٨	١٨٣١٤.٢	٧٢٨٦٧	١٦١.٠٠٥	١٤٧٤٣١	٣٨٦٦٩٧٤	٥٦٧٥٢٦	١٢٩٤٨٨٦	٣٦٥٤	٨٥٣٧	السعودية
٩٢٦٤١	٢١٩٣.٨	٣٧٦٣	١.٧٨٤	٣٨١١١	٨١١٢٢	٧٧٥.٤	١٥٣٥٨١	-	-	عمان
٢٥٥٢٥	٥١٣٥.	٤٢٥١	٧٤٨	٦.٣	١٤.٣	١٨٢٧١	٣٨٧٤٤	-	-	قطر
١٧٢٤٥٩	٣٥٧١٦٩	٣٩٣٦٧	٨٣٩٢٧	١٧.٧٥	٤٦٦٦١	٦١٥١٦	١٢٤.٦٦	١٣٤٤٣	٢٧٧٤٨.	الكويت
١٢١١٦٦.	٢٧٢١٦٦٢	١٣٦٨٣٢	٢٩٥٩٩٦	٢٤٨٧٤٢	٥٦٦٨٥٢	٨.٢٦٦٦	١٧٨٩٣٢٣	٢٣٧.٠٠	٤٩٤٩١	المجموع الكلي

كما أن نمو ميزانيات التعليم عاما بعد عام يعكس الجهد الكبير والاهتمام الزائد الذى توليه دول الخليج للتعليم على الرغم مما تواجهه هذه الدول من ضغوط اقتصادية من بينها انخفاض دخولها نتيجة انخفاض أسعار البترول وما يمليه عليها الواجب من التزامات مادية نحو شقيقاتها العربيات لأسباب معروفة كالمشكلة الفلسطينية وحرب لبنان والحرب العراقية الإيرانية . وبعض دول الخليج العربية زادت ميزانياتها للتعليم زيادة ملحوظة بلغت ما يقرب من النصف فالبحرين على سبيل المثال رفعت ميزانيتها هذا العام ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٥٪ من ميزانية الدولة بعد أن كانت حوالى ١٠٪ فى العام الماضى وهى زيادة كبيرة نسبيا .

ثالثا : قائل النهى التعليمية

تتماثل بنية التعليم العام فى الدول العربية الخليجية فلا خلاف بينها فى أن التعليم العام بها يمتد على مدى اثنتى عشرة سنة من سن السادسة إلى الثامنة عشرة تتوزع على مراحل تعليمية ثلاث هى المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية التى تسمى أحيانا متوسطة والمرحلة الثانوية . وتتبع الدول الخليجية باستثناء دولة الكويت النظام التعليمى الذى تبناه ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى أقره المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم فى البلاد العربية فى بغداد فى مايو ١٩٦٤ وأقرته جامعة الدول العربية . وقد طالب هذا الميثاق الدول العربية بتوحيد السلم التعليمى بها على أساس نظام ٦ - ٣ - ٣ أى ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث للمرحلة الإعدادية وثلاث للمرحلة الثانوية وهو يعتبر أشيع النظم التعليمية وتتبعه الغالبية العظمى من الدول العربية ، وكل الدول العربية الخليجية عدا دولة الكويت كما أشرنا . ومن المعروف أن دولة الكويت كانت قد استدعت فى عام ١٩٥٥ خبيرين فى التعليم هما إسماعيل القبانى ومتى عقراوى لتنظيم التعليم بها ، وكانت توصياتهما أساس النظام التعليمى القائم (٤ - ٤ - ٤) . وعلى الرغم من أن ميثاق الوحدة الثقافية العربية قد وقعته الكويت بعد ذلك بما يقرب من عشر سنوات إلا أنها أبقت على نظامها التعليمى دون تعديل . وقد نادينا منذ أكثر من اثنى عشر عاما^(٢) بأن تعيد الكويت تقسيم مراحل نظامها التعليمى فى ضوء ما نص عليه ميثاق الوحدة الثقافية وذلك بضم سنتين من المرحلة المتوسطة إلى المرحلة الابتدائية وضم سنة من المرحلة الثانوية إلى المرحلة

المتوسطة بل واقترحنا نظام المدرسة الشاملة كبديل^(٣) وهو ما اتجهت الكويت إلى الأخذ به فى السنوات الأخيرة عندما طبقت نظام المقررات الدراسية فى التعليم الثانوى مع الإبقاء على بنية التعليم كما هى دون تغيير . ولا شك فى أن تماثل البنى التعليمية يسهل من انتقال الطلاب من دولة لأخرى كما يسهل معادلة الشهادات الدراسية بها .

رابعاً : مركزية الإدارة

من المعروف أن ادارة التعليم فى البلاد العربية ومنها الخليجية تتسم بصفة المركزية . فكل العمليات المتصلة باتخاذ القرار تتركز فى يد السلطة المركزية وكل ما يتصل بأمر التعليم من بناء المدارس أو تأثيثها وتجهيزها أو تعيين المعلمين والعاملين أو تحديد المناهج أو الكتب الدراسية كلها تخضع لسلطة مركزية ممثلة عادة فى وزارة للتربية والتعليم . وليست المركزية عيباً فى ذاتها بل قد تكون مرغوبة ومطلوبة فى الظروف التى تتطلبها فالحاجة إلى المركزية فى موضعها كالحاجة إلى اللامركزية فى موضعها أيضاً . وهناك سمة عامة فى كل النظم التعليمية المعاصرة على اختلاف أشكالها هو أن إدارة التعليم بها تتجه إلى نقطة الوسط بين المركزية واللامركزية فالدول المركزية يوجد بها اتجاه نحو اللامركزية والدول اللامركزية يوجد بها اتجاه نحو المركزية . وهذا يعنى أن كل نظام تعليمى بصرف النظر عن نمط الإدارة التعليمية فيه يحاول أن يصل إلى صيغة أو توليفة متوازنة من المركزية واللامركزية تتناسب مع ظروفه وأحواله . ويصدق هذا القول على الدول العربية الخليجية ، وتعتبر السعودية أوضح مثال فى دول الخليج العربية على الاتجاه نحو اللامركزية فى الأمور التنفيذية لاعتبارات تتعلق بضخامة مساحتها وترامى أطرافها وتشتت سكانها ، وتعتبر سلطنة عمان مثلاً آخر لتأثير العامل الجغرافى على نمط الإدارة التعليمية . وتستعين وزارة التربية والتعليم فى دول الخليج العربية بجهاز من الموجهين أو المفتشين للتأكد من تنفيذ المدارس لتعليمات الإدارة المركزية .

ومن المعروف أنه فى ظل المركزية تتوالد أمراض البيروقراطية وتكثر تعقيدات الروتين وهو ما ينعكس سلبياً على كفاءة الجهاز الإدارى فى القيام بوظائفه ومهامه . كما أنه فى ظل المركزية أيضاً ولاسيما إذا طال أمدها - يصعب التغيير والتجديد إلى الأفضل حتى ولو كان صالح العمل يتطلبه . وذلك لمقاومة العاملين للتغيير . ومع أن

هذه الظاهرة تنطبق على الإدارة بصفة عامة بصرف النظر عن مركزيتها أو لامركزيتها فإنها تصدق أكثر على الإدارة المركزية . يضاف إلى ذلك أن النظم المركزية التعليمية فى بلادنا العربية ومنها الخليجية تعتمد فى اختيار قياداتها على ما يسمى بالتفريخ الذاتى In breeding system بمعنى أن النظام الإدارى يولد قياداته من بين العاملين فيه فكل القيادات والمديرين على اختلاف مستوياتهم فى العمل فى جهاز وزارات التربية سواء كانوا مديري مدارس أو موجهين أو مديري إدارات مركزية للتعليم يبدأون حياتهم عادة كمعلمين ثم يتدرجون فى الوظائف حسب أقدميتهم وكفاءتهم حتى يصلوا إلى مراكز القيادة ، ويترتب على ذلك حرمان النظام من إدخال عناصر قيادية جديدة من خارجه يمكنها أن تدفع بدم جديد فيه وتجدد أوصاله وحيويته على غرار ما هو معمول به فى النظم التعليمية الأخرى . ومع أنه ليس هناك بديل أفضل يمكن أن نقترحه للبلاد العربية إلا أنه يمكن تحسين النظام من خلال برامج التدريب الجيدة المتكررة لقياداته كما يجب تشجيع هذه القيادات على الحصول على درجات علمية فى الإدارة الحديثة سواء عن طريق ما يسمى بالبعثات الداخلية Internship وهو نظام كان معمولاً به فى مصر أو عن طريق الدراسة الجامعية فى الإدارة التعليمية .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن بعض الدول العربية الخليجية لظروف ملحة قد تضطر إلى ركوب الصعب مثلما حدث فى دولة قطر عندما عين خريجو الدفقات الأولى من كلية التربية فى وظائف مديري ووكلاء مدارس دون أن يكتسبوا خبرة بالتدريس فى المدارس والتعرف على واقعها بل وبدون عمل أية برامج تدريبية لهم . وجميعهم لم يدرسوا مقررأ واحداً فى الإدارة المدرسية خلال إعدادهم فى كلية التربية . قد ينطبق على هذا المثال القول بأن الضرورات تبيح المحظورات . وعلى كل حال فإنه يمكن تدارك ما قد يطرأ من سلبيات فى مثل هذه الأوضاع عن طريق برامج التدريب المنظمة لهؤلاء الأفراد وهو ما عملته بالفعل دولة قطر .

خامسا : انفصال تعليم البنين عن تعليم البنات

من السمات العامة للتعليم فى دولة الخليج العربية انفصال تعليم البنين عن تعليم البنات ، أى عدم وجود نظام التعليم المختلط إلا فى مرحلة رياض الأطفال وبعض استثناءات سنشير إليها . ويقصد بنظام التعليم المختلط التعليم الذى يجمع

بين الأطفال من الجنسين فى الدراسة فى مدرسة واحدة . وتسمى المدارس من هذا النوع مدارس مختلطة وهى مدارس منتشرة على نطاق كبير فى النظم التعليمية لكثير من دول العالم فى الشرق والغرب على السواء . وإلى جانب هذه المدارس توجد أيضا مدارس منفصلة لكل من البنين والبنات فى دول العالم تقريبا ، وإن كان الاتجاه الأول هو الأكثر شيوعاً على المستوى العالمى ، ولاسيما على مستوى المرحلة الابتدائية وليس على مستوى المرحلة الثانوية لأسباب معروفة تتعلق بطبيعة النمو فى مرحلة المراهقة التى يمر بها تلاميذ هذه المرحلة . ولاشك فى أن الأخذ بنظام الاختلاط أو نظام الانفصال يتوقف بالدرجة الأولى على الأوضاع الاجتماعية والثقافية لكل بلد كما يتوقف على النظرة الفلسفية لكلا النظامين . فاليابانيون على سبيل المثال تعتبر تهمهم فى التعليم المختلط درساً لشعوب أخرى . فالفلسفة الكونفوشية التى تكون تقاليد اليابان تمنع جلوس الأولاد والبنات معا متى وصلوا سن الحلم أو الرشد . والتقاليد اليابانية تؤكد سيادة الرجل على المرأة ، وهم ينظرون إلى التعليم المختلط على أنه يسىء إلى الجنسين معا لأنه يؤدي إلى أن يأخذ كل جنس بعض صفات الجنس الآخر .

وقد فرض التعليم المختلط على اليابان سنة ١٩٤٧ على الرغم من مقاومة التقاليد له تحت نفوذ الحكم الأمريكى لليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية . وهناك رأى يقول بأن التعليم المختلط يزيد من فرص تعليم البنات كما وكيفاً . أما كما فمعروف نظراً لوجود فرص أكثر من الالتحاق بالمدارس . وأما كيفاً فيشار عادة إلى المسح العالمى الذى أجرى على ٥٤٠٠ مدرسة فى إحدى عشرة دولة منها : فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد والنمسا وبلجيكا وفنلندا وهولنده واليابان ، وقد شمل هذا المسح ١٣٣ ألف تلميذ من الجنسين مقسمين إلى فئتين عمريتين هما سن الثالثة عشرة وسن الثامنة عشرة . وطلب من هؤلاء التلاميذ أن يجيبوا على ١٥٥ سؤالاً يستهدف تحديد سبب نجاح أو فشل التلاميذ فى الرياضيات . وقد حلت النتائج ألياً وتبين منها ما يأتى :

أولاً : بالنسبة لترتيب الدول احتلت اليابان المرتبة الأولى فى النجاح فى تعليم الرياضيات بالنسبة لفئة العمر ١٣ وأيضاً بالنسبة لفئة العمر ١٨ لكن يشاركها فى هذه الفئة بريطانيا وبلجيكا .

ثانياً : بالنسبة للفروق بين الجنسين وجد أن النتائج التي حصل عليها الأولاد أحسن من البنات فى المدارس المنفصلة . أما فى المدارس المختلطة فكانت النتيجة عكسية إذ وجد أن البنات أحسن من الأولاد فى الرياضيات . وفى تفسير السبب فى ذلك أشير إلى المنافسة الصحية بين الجنسين بالإضافة إلى أسباب نفسية تتعلق بأسلوب المعلمين واتجاهاتهم فى التدريس نحو الجنسين . ففى المدارس المختلطة يتوقع المعلمون من البنات أن يكون تحصيلهن وإنجازهن مماثلاً للبنين . فى حين أن فى مدارس البنات المنفصلة لا يبدى المعلمون أحياناً حماسة للرياضيات . وتمشياً مع التقاليد لا يشجعون تلميذاتهم على دراسة هذه المادة .

ولكن هذه النتائج فى حد ذاتها ليست مبرراً كافياً لتوضيح ميزات التعليم المختلط لأنها تقتصر على مادة دراسية واحدة هى مادة الرياضيات وهى مادة يثير اقتصار تدريسها على البنين فقط دون البنات جدلاً شديداً فى النظم التعليمية المعاصرة . يضاف إلى ذلك أن هذه النتائج لا تقدم لنا تقييماً كاملاً للنظام المختلط بكل جوانبه وحساب المكاسب والخسائر أو السلبيات والإيجابيات حتى يمكن فى النهاية أن نصل إلى رأى واضح . فهل مجرد التقدم النسبى فى تحصيل الرياضيات يعتبر مبرراً كافياً للأخذ بالنظام ؟ .. وماذا عن المواد الدراسية الأخرى ؟ ثم ماذا عن الآثار السلبية النفسية والاجتماعية والعاطفية والمشكلات الشخصية والعائلية بل والمدرسية التى قد تأتى نتيجة هذا الاختلاط ؟ .

إن هناك أدلة مغايرة تشير إلى أن التعليم المختلط لا يودى بالضرورة إلى إقبال البنات على تعلم الرياضيات أو العلوم . ففى الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال يسود نظام التعليم المختلط لقرون عدة ، ومع ذلك يقول " لافرنكيف " نائب رئيس أكاديمية العلوم السوفيتية أن خبرته على مدى ما يقرب من نصف قرن من الزمان قد أظهرت له أنه من بين كل مائة تلميذ يدرس فى مدرسة العلوم والرياضيات عشر فقط يصبحون رياضيين جيدين أما بالنسبة للبنات فإن النسبة لا تتعدى واحداً أو اثنين فى المائة .

وفى البلاد العربية غير الخليجية يتزايد الأخذ بنظام التعليم المختلط فى المرحلة الابتدائية والجامعية ، أما فى التعليم الثانوى فالاتجاه العام الغالب هو الفصل بين الجنسين فى مدارس خاصة بكل منهما . والدول العربية الخليجية بصفة عامة لا تأخذ بنظام الاختلاط فى التعليم باستثناء دور الحضانه ورياض الأطفال وفى حالات فردية فى التعليم العام والجامعى ، وذلك لاعتبارات دينية واجتماعية معروفة . وتجدر الاشارة إلى أن سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية تنص صراحة على منع الاختلاط بين البنين والبنات فى جميع مراحل التعليم إلا فى دور الحضانه ورياض الأطفال (٣) . كما أن اللائحة التنظيمية لمدارس التعليم العام فى سلطنة عمان تنص على أنه لا يجوز الجمع بين الطلاب والطالبات فى غرفة واحدة بعد الصف الرابع الابتدائى الا بموافقة أولياء الأمور والسلطات التعليمية العليا (٤) . وتشير البيانات الإحصائية لدول الخليج العربية لعام ١٩٨٦/٨٥ أن من بين ما يقرب من ١٢٥٠٠ مدرسة حكومية فى جميع مراحل التعليم العام يوجد ما يقرب من ١٢١٠٠ مدرسة منفصلة للبنين والبنات تمثل حوالى ٩٧٪ وما يقرب من ٣٩٤ مدرسة مختلطة تمثل ٣٪ من المجموع الكلى للمدارس كما يتضح من الجدول الآتى الذى يبين عدد مدارس التعليم الحكومى فى كافة مراحل التعليم العام موزعة حسب جنس التلاميذ (٥) :

الدولة	نوع المدرسة الحكومية		
	للبنين	للبنات	مختلطة
الامارات العربية المتحدة	١٧٢	١٧٠	٤٤
البحرين	٧٠	٦١	-
السعودية	٦٢٠٣	٤٣٦٧	٨٢
عمان	٢٢٢	١٩٣	١٧٤
قطر	٧٧	٨١	-
الكويت	٢٣٣	٢٣٢	٩٤
المجموع الكلى	٦٩٧٧	٥١٠٤	٣٩٤

ويلاحظ أن دولتين من بين دول الخليج العربية لا توجد بهما أية مدارس حكومية مختلطة هما البحرين وقطر . أما باقى الدول فتوجد بها مدارس حكومية مختلطة على مستوى رياض الأطفال كما فى السعودية والكويت وبعضها على مستوى رياض الأطفال * والتعليم الابتدائى والابتدائى المدمج الذى يضم بعض الفصول الإعدادية كما فى الامارات وعمان ، وبعضها على مستوى التعليم الابتدائى والمتوسط كما فى عمان . وبعضها على مستوى التعليم الثانوى المدمج مع الإعدادى كما فى دولة الامارات العربية . وتجدر الاشارة إلى أنه رغم انفصال مدارس البنين عن مدارس البنات فى جميع مراحل التعليم فى الدول العربية الخليجية فإن الإدارة المركزية فى وزارات التربية والتعليم هى التى تشرف على كلا النوعين من المدارس باستثناء المملكة العربية السعودية حيث تنفصل إدارة تعليم البنات فى هيئة مستقلة عن وزارة المعارف تسمى رئاسة تعليم البنات .

سادسا : تأنيث الهيئة التدريسية فى مدارس البنين

هناك اتجاه فى بعض دول الخليج العربية نحو تأنيث الهيئة التدريسية لمدارس البنين بالمرحلة الابتدائية : البحرين - العراق - قطر - الكويت ، وهذا الاتجاه مازال فى نطاق تجريبى فى بعض المدارس الابتدائية وإن كان فى العراق يجرى تطبيقه فى نطاق محدود فى بعض المدارس المتوسطة .

وقد بدأت تجربة هذا النظام أول ما بدأ فى العراق ثم فى الكويت والبحرين فى وقت واحد وتبعتهما قطر وعمان . وبدأت التجربة فى الكويت عام ١٩٧٧/٧٦ فى مدرسة ابتدائية واحدة ثم اتسعت التجربة وزاد عدد المدارس حتى وصل إلى سبع عشرة مدرسة فى عام ١٩٨٤/٨٣ ، وبدأت فى نفس العام فى البحرين (١٩٧٧/٧٦) فى بعض المدارس الابتدائية فى الصفوف الثلاثة الأولى . وعُرفت هذه المدارس بمدارس «الثلاثة فصول» امتدت فى بعض المدارس إلى أربعة فصول . وفى قطر بدأت التجربة عام ١٩٧٩/٧٨ بافتتاح ثلاث مدارس ابتدائية خصيصاً لهذا الغرض عُرفت باسم «المدارس الابتدائية النموذجية» وفرت لها جميع متطلبات المدارس النموذجية من حدائق طبيعية وصناعية للأطفال . كما وفرت لها متطلبات رعاية الأطفال ومتطلبات العملية التعليمية الجيدة من مراعاة للحجم المناسب لأعداد التلاميذ فى المدرسة والعدد المناسب للتلاميذ فى الفصل الواحد ونصاب المعلمة من الدروس .

* تنص سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية على أن تعليم الذكور منفصل عن تعليم الإناث فى جميع المراحل باستثناء دور الحضانه ورياض الأطفال .

أهمية وضرورة الأخذ بهذا الاتجاه :

يمثل هذا الاتجاه أهمية خاصة لدول الخليج لاعتبارات رئيسية من أهمها :

أولها : عزوف الذكور من أهل البلاد عن مهنة التدريس مما يترتب عليه وجود نقص شديد في المعلمين الذكور اللازمين للتعليم في مدارس البنين .

ثانيا : وجود أعداد متنامية باستمرار من المعلمات المؤهلات لدرجة تزيد في بعض الأحيان عن حاجة مدارس البنات .

ثالثا : وجود أعداد متزايدة بصورة مطردة من الفتيات المتعلمات المؤهلات للدخول إلى ميدان العمل بفرصه المحدودة أمامها .

رابعاً : يعتبر التدريس أهم وأنسب مجالات العمل للفتاة العربية الخليجية .

خامساً : عدم الأخذ بنظام التعليم المختلط في دول الخليج العربية يحول دون استخدام المعلمات على نطاق واسع للاستفادة من أعدادهن الكبيرة .

وترتب على كل هذه الاعتبارات التفكير في الاستخدام الأمثل للمعلمات الزائدات عن حاجة مدارس البنات . وكان توجيه هذه الزيادة إلى المدارس الابتدائية للبنين أمراً طبيعياً وتأنيث الهيئة التدريسية لمدارس البنين يمثل بديلاً مناسباً تشير كل الدلائل إلى التوسع فيه مستقبلاً (٦) .

تقويم التجربة :

تشير النتائج الأولية لتطبيق التجربة إلى أنها حققت نجاحاً ملموساً مشجعاً . ففي البحرين أظهرت النتائج الأولى نجاح التجربة مما شجع وزارة التربية على التوسع فيها . وفي قطر كان من الطبيعي وقد وفرت لمدارس التجربة ظروفاً أفضل أن تكون انتاجية هذه المدارس أعلى من مثيلاتها من مدارس البنين أو البنات وقد شجع ذلك وزارة التربية على التوسع في مدارس التجربة فزاد عددها إلى عشر مدارس عام ١٩٨٥/٨٤ ، كما أن مجلس الوزراء قد قرر في ٣١/١٠/١٩٨٤ إنشاء ٢٤ مدرسة نموذجية ابتدائية على مدى الثلاث سنوات التالية لتعميم التجربة بهدف استيعاب جميع الأطفال في سن ٦ - ١٠ في هذه المدارس على أن تصبح مدارسها بعد الثلاث سنوات ضمن التوسع القومي للمباني المدرسية .

وهناك دراسات تقويمية أو تقارير فردية عن التجربة في الدول التي تقوم بها منها دراستان في دولة الكويت أجريت إحداهما عام ٧٩/٨٠ أى بعد ثلاث سنوات من بدء التجربة قام بها قسم البحوث النفسية والاجتماعية بوزارة التربية^(٧) وكشفت هذه الدراسة عن بعض الجوانب الايجابية منها اقبال التلاميذ على مدرساتهم وايجابيتهم في فصولهم وزيادة نشاطهم في المادة الدراسية وتحسن مستواهم التحصيلي وزيادة التعاون بين الآباء وهيئة التدريس ، كما كشفت الدراسة عن بعض الجوانب السلبية منها استهتار بعض التلاميذ بالنظام وإهمالهم في أداء الواجبات وعدم تقبل بعض التلاميذ للتجربة وكثرة غياب بعض المدرسات لظروفهن الطبيعية . والدراسة الثانية قام بها مركز بحوث المناهج بوزارة التربية في عام ١٩٨٣ أى بعد مرور ست سنوات على التجربة . وكشفت هذه الدراسة كسابقتها بعض الجوانب الإيجابية والسلبية . أما الجوانب الايجابية فتشمل جوانب أكدتها الدراسة الأولى وهي التفاعل السليم بين المعلمات والتلاميذ وإيجابية التلاميذ وتحسن مستواهم التحصيلي ، وأشارت هذه الدراسة على عكس الدراسة السابقة الى انتظام التلاميذ في أداء الواجبات المنزلية .

أما الجوانب السلبية فمنها ما أكدته الدراسة السابقة وهو عدم انضباط التلاميذ وميلهم للحركة الزائدة والعنف والمشغبة وغياب المعلمات في اجازات طويلة بسبب ظروفهن الطبيعية ، كما كشفت عن جوانب سلبية جديدة منها ضعف شخصيات المعلمات في بعض التصرفات وفي أثناء الحديث .

ولتقويم التجربة في دولة قطر أعدت وزارة التربية والتعليم بها تقريراً عن تأنيث هيئة التدريس في مدارس قطر الابتدائية - يونية ١٩٨٣ . وأشار هذا التقرير الى أن نسبة النجاح في الصفين الأول والثاني في مدارس التجربة أعلى من نسبة النجاح في كل مدارس البنين أو البنات . وتجدر الإشارة الى أن من أهم الصعوبات التي تواجهها التجربة في دولة قطر هي حركة التلاميذ الزائدة أثناء الدرس مما يعوق استمراره ، وتلفظ بعض التلاميذ بعبارات نابية وقلة تعاون بعض أولياء الأمور وتقصير بعض البنين في الواجبات المدرسية . وهناك تقرير عن مشروع تأنيث الهيئة الإدارية والتعليمية بالمدارس الابتدائية للبنين بدولة البحرين أعدته ادارة المناهج م . عام ١٩٨٣ .

أما على مستوى الدول الخمس التي تجرى فيها التجربة فهناك دراسة قام بها المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج بالكويت ٨٤ - ١٩٨٥ وهي الدراسة الشاملة الوحيدة المنشورة عن التجربة حتى الآن . وكشفت هذه الدراسة عن نتائج هامة نوردتها في السطور التالية :

١ - ٨٥٪ من المعلمات العاملات في مدارس التجربة راضيات عن عملهن في هذا النوع من المدارس - لكن عندما سُئلن عن استمرارية التجربة أو تعديلها أو العدول عنها أجاب ٣٠٪ فقط منهن بالموافقة على استمرار التجربة ، في حين رأى ٤٣٪ منهن ادخال تعديلات عليها ورأى ٢٧٪ العدول عنها .

٢ - رأت غالبية العينة قصر التجربة على الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية باستثناء دولة الكويت التي رأت أن تجرى التجربة في الأربعة صفوف من المرحلة الابتدائية ، وهذا طبيعي نظراً لأن المرحلة الابتدائية في الكويت تنفرد عن باقي الدول الخليجية بأن مدتها أربع سنوات لا ست .

٣ - لم يظهر أى طابع أنثوى أو تأثيرات أنثوية على التلاميذ يمكن أن تعزى للمعلمات سواء من حيث السلوك أو المظهر .

٤ - تحصيل التلاميذ في مدارس التجربة لا يقل بصفة عامة بل ويزيد في بعض الحالات عن تحصيل التلاميذ في المدارس الأخرى .

٥ - زيادة مستوى النظام والترتيب والنظافة بين التلاميذ في مدارس التجربة.

٦ - شعور معظم التلاميذ (٧٧٪) بالرضا نحو معلماتهم .

٧ - تميزت مدارس التجربة بنظافة أبنيتها ومرافقها العامة بشكل واضح .

الصعوبات والمشكلات :

كشفت الدراسة الشاملة عن وجود بعض المشكلات والصعوبات في مدارس التجربة ، فقد أظهرت الدراسة بالنسبة للكويت أن من أهم صعوبات التجربة

ومشكلاتها كثرة حركة التلاميذ وإثارتهنم الضوضاء وتقصير بعضهم فى الواجبات المدرسية وزيادة مشكلات النظام فى الفصل وتلفظ بعض البنين بعبارات نابية وقلة تعاون بعض أولياء الأمور .

وفى البحرين كشفت الدراسة الشاملة عن وجود صعوبات فى مدارس التجربة تتعلق بالتدريب العملى والأنشطة الدينية والتربية البدنية وتدریس العلوم والحساب كما أشارت الى مشكلات تتعلق بصعوبة القيام بالرحلات الخارجية والزيارات الميدانية وزيادة مشكلة النظام والضبط ، فى الفصل وإهمال الواجبات المنزلية وزيادة حركة التلاميذ وقلة تعاون أولياء الأمور .

وفى قطر يبدو أن حظ مدارس التجربة أفضل من مثيلاتها فى الدول الخليجية الأخرى وهذا يرجع الى الضمانات التى وضعت لنجاح التجربة والامكانيات المادية والبشرية التى وفرت لها .

وفى عمان كشفت الدراسة الشاملة عن وجود صعوبات مماثلة تتعلق بحركة التلاميذ الزائدة فى الفصل والتلفظ بألفاظ نابية والتقصير فى أداء الواجبات المنزلية وقلة تقبل بعض التلاميذ للمعلمات وصعوبة تدریس بعض المواد كالحساب والعلوم . وهناك فروق كبيرة بين أفراد العينة التى أجريت عليهم التجربة .

أما بالنسبة للدول الخمس موضوع التجربة مجتمعة فقد كشفت الدراسة عن مشكلات وصعوبات عامة سبقت الإشارة إليها بالنسبة لكل دولة على حدة ونوردها فيما يلى مرتبة حسب أهميتها وأولوياتها كما اثبتتها الدراسة وهى :

- ١ - اثارة الضوضاء والحركة الزائدة لبعض التلاميذ أثناء الدرس .
- ٢ - قلة تعاون بعض أولياء الأمور .
- ٣ - تقصير بعض التلاميذ فى الواجبات المدرسية .
- ٤ - تلفظ بعض التلاميذ فى الواجبات بعبارات غير لائقة .
- ٥ - زيادة مشكلات النظام .
- ٦ - تراخى التلاميذ فى تنفيذ تعليمات المعلمة .
- ٧ - حدة المنافسة بين التلاميذ .

- ٨ - كثرة غياب بعض التلاميذ .
- ٩ - قلة تقبل بعض التلاميذ لتدريس معلمة يؤدي الى صعوبة التعامل معهم .
- ١٠ - صعوبة تنفيذ بعض الزيارات والرحلات الميدانية خارج المدرسة .
- ١١ - صعوبة تدريس بعض مجالات الدراسة العملية .
- ١٢ - صعوبة التدريس على التطبيقات العملية للتربية الإسلامية .
- ١٣ - صعوبة تدريب التلاميذ على بعض نشاطات التربية البدنية .
- وواضح أن كثيرا من هذه المشكلات يمكن أن توجد في المدارس الأخرى العادية. ولكن بصرف النظر عن هذه المشكلات والصعوبات فإن الاتجاه العام في الدول العربية الخليجية التي تبنت هذه التجربة هو العمل على تعميمها والتوسع فيها في ضوء الاستفادة من خبرات ونتائج التجربة الأولى .

سأبعا : انخفاض معدل التلاميذ لكل معلم

تعتبر دول الخليج العربية من أحسن النظم التعليمية على المستوى العالمى والعربى على السواء من حيث معدلات عدد التلاميذ لكل معلم فى مختلف مراحل التعليم العام .

فالبينانات الاحصائية الحديثة تشير الى أن معدل عدد التلاميذ لكل معلم فى التعليم الابتدائى يتراوح بين ١٦ و ١٨ فى أربع دول خليجية هى السعودية وقطر والكويت والامارات ويرتفع الى ٢٢ فى البحرين والى ٢٧ فى عمان وكلها معدلات أفضل مما هو موجود فى بقية الدول العربية بصفة عامة إذ يصل هذا المعدل الى ٣٨ فى تونس و ٢٦ فى المغرب و ٣٤ فى الجزائر ومصر و ٣١ فى الأردن . ومن المعروف أن المرحلة الابتدائية تعانى فى معظم الدول النامية ومنها الدول العربية من اكتظاظ فصولها وتكدسها بالتلاميذ مما يعوق تقديم تعليم جيد فى هذه المرحلة . أما فى التعليم الاعدادى فيتراوح المعدل بين ١١ و ١٤ فى خمس دول هى الإمارات والسعودية وعمان وقطر والكويت أما فى البحرين فيرتفع الى ١٧ و كليها معدلات أفضل بكثير

كما هو موجود فى بقية الدول العربية وفى التعليم الثانوى يتراوح المعدل بين ١٠ و ١٣ فى خمس دول هى الامارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ، أما فى السعودية فيرتفع الى ١٥ وكلها تعتبر من أفضل المعدلات على المستوى العالمى ولاسيما الدول النامية ومنها الدول العربية . والجدول الآتى يبين معدل عدد التلاميذ لكل معلم فى المراحل التعليمية المختلفة فى الدول الخليجية الست حسب احصاءات ١٩٨٦/٨٥ .

الدولة	معدل عدد التلاميذ لكل معلم		
	الابتدائى	الاعدادى	الثانوى
الامارات	١٨	١١	١١
البحرين	٢٢	١٧	١٢
السعودية	١٦	١٤	١٥
قطر	١٦	١٢	١٠
الكويت	١٧	١٤	١١
عمان	٢٧	١٣	١٣

ويعتبر انخفاض معدل عدد التلاميذ لكل معلم مؤشراً على جودة التعليم على أساس أن عدد التلاميذ الذين يقوم المعلم بتعليمهم يؤثر على مستوى أدائه سلباً وإيجاباً فإذا قل العدد حسن الأداء والعكس بالعكس وبالتالي يتحسن مستوى تحصيل التلاميذ .

ولكننا من ناحية أخرى نجد أن نتائج البحوث التى أجريت فى هذا المجال تشير الى أن عدد التلاميذ فى الفصل لا يؤثر بدرجة كبيرة على تحصيل التلاميذ^(٩) وليس هناك إجابة مفيدة للعدد الأمثل لعدد التلاميذ فى الفصل الواحد لأن ذلك يعتمد على عوامل متعددة منها مستوى تأهيل المعلم والخلفية الثقافية والاجتماعية للتلاميذ والتسهيلات التعليمية المتاحة من حيث استخدام الأجهزة والأدوات وطرق التعليم الحديثة . يضاف الى ذلك بالنسبة لدول الخليج العربية أن كثيراً من معلمها

من غير المواطنين ، وترشيد الانفاق على التعليم وحساب التكلفة والعائد يتطلب زيادة هذه المعدلات حتى يمكن الاستفادة من الطاقة الكاملة للمعلمين وامكانيات المدارس .

ثامنا : ارتفاع تكلفة التلميذ

من السمات العامة للدول العربية الخليجية ارتفاع تكلفة التلميذ بها بدرجة كبيرة اذا ما قورنت بالدول النامية ومنها الدول العربية الأخرى . وتتفاوت الدول الخليجية فيما بينها فى معدلات التكلفة . وتأتى دولة قطر فى المقدمة من حيث ارتفاع تكلفة التلميذ بدرجة هائلة يندر أن نجد لها مثيلا فى النظم التعليمية المعاصرة . إذ تصل تكلفة تلميذ التعليم العام بها حوالى ٥٦١٩ دولاراً أى خمسة أضعاف تكلفة التلميذ فى البحرين التى تقدر بحوالى ١١٣٩ دولاراً وهى أصغر تكلفة فى دول الخليج العربى وتأتى السعودية فى مرتبة تالية للبحرين إذ تبلغ تكلفة تلميذ التعليم بها ١٣٥١ دولاراً ، وتأتى سلطنة عمان فى مرتبة تالية للسعودية إذ يصل معدل تكلفة التلميذ بها ١٤٩٨ دولاراً وفى الامارات يصل المعدل الى ١٦٤١ دولاراً وفى الكويت ٢٣٠٠ . وتجدر الاشارة إلى أن تكلفة التلميذ فى التعليم العام الرسمى فى الولايات المتحدة الأمريكية تصل الى ٣٥٠٠ دولاراً وفى بريطانيا ٣٠٠٠ دولار . ومن قبيل المقارنة بدول تنخفض فيها تكلفة التلميذ نشير الى اليمن حيث تصل الى ٢٣ دولاراً والأردن حيث تصل التكلفة الى ٢٣٠ دولار .

والجدول الآتى يوضح متوسط تكلفة التلميذ فى التعليم العام فى الدول العربية الخليجية وبعض الدول الأخرى من قبيل المقارنة .

متوسط تكلفة التلميذ	الدولة
١٦٤١ دولارا	الامارات العربية
» ١١٣٩	البحرين
» ١٣٥١	السعودية
» ١٤٩٨	عمان
» ٥٦١٩	قطر
» ٢٣٠٠	الكويت
» ٢٣٠	الأردن
» ٢٣	اليمن
» ٣٥٠٠	أمريكا
» ٣٠٠٠	بريطانيا

وتجدر الاشارة الى أن ارتفاع تكلفة الطالب لا يترتب عليها بالضرورة تحسن في مستواه التحصيلي أو التربوي ، كما أنه لا يوجد فرق واضح في المستوى التحصيلي للطالب ذي التكلفة المرتفعة وزميله ذي التكلفة المنخفضة في الأنظمة التعليمية العربية .

ويجب أن نشير الى أن الرسوب والاعادة والتسرب وهي من المشكلات التي تعاني منها الدول العربية بصفة عامة ترفع تكلفة التلميذ بدرجات متفاوتة تبعاً لحجم المشكلة . وقد تزداد لترفع التكلفة بمقدار يتراوح من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ وقد ترفع التكلفة أحياناً إلى الضعف مما يعتبر هدراً كبيراً في الجهد والمال ويجب العمل على مواجهته والتغلب عليه بترشيد الانفاق بصفة عامة .

تاسعا : وجود نسبة عالية من التلاميذ الوافدين

من السمات العامة للتعليم العام فى الدول الخليجية التى قل أن نجد لها مثيلا فى النظم التعليمية الأخرى وجود نسبة عالية من التلاميذ الوافدين . ومن الواضح أن السبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى وجود أعداد كبيرة من العاملين الوافدين الذين من حقهم تعليم أبنائهم فى التعليم الحكومى العام . وتتفاوت نسبة التلاميذ الوافدين فى الدول الخليجية العربية من دولة لأخرى . ويأتى فى مقدمتها الكويت حيث نجد أن ما يقرب من نصف التلاميذ فى التعليم العام بمراحله الثلاث غير كويتيين وتبلغ نسبة التلاميذ الوافدين فى التعليم الابتدائى بها ما يقل قليلا عن النصف وفى التعليم المتوسط والثانوى ما يزيد عن النصف وهى أكبر نسبة بين الدول الخليجية^(١١) . يأتى بعدها قطر التى تصل نسبة التلاميذ غير القطريين فى التعليم الابتدائى بها ٤٤٪ وفى الأعدادى ٣٧٪ وفى الثانوى ٣٩٪ وتأتى الامارات فى المرتبة الثالثة حيث تبلغ نسبة التلاميذ الوافدين فى التعليم الابتدائى ٣٣٪ وفى الأعدادى ٣٦٪ وفى الثانوى ٤٠٪ وفى السعودية تصل نسبة التلاميذ غير السعوديين من الذكور فى التعليم الابتدائى ١٥٪ وفى الأعدادى ١٤٪ وفى الثانوى ١٨٪ أما البحرين فتبلغ نسبة التلاميذ غير البحرينيين فى التعليم الابتدائى بها ٥٪ وفى الأعدادى ٣٪ وفى الثانوى ٥٪ . وفى سلطنة عمان تصل نسبة التلاميذ غير العمانيين فى الابتدائى إلى ٢٪ وفى الأعدادى ٣٪ وفى الثانوى ٦٪ . وتعتبر البحرين وعمان من أقل الدول الخليجية بالنسبة لعدد التلاميذ الوافدين فى مدارسها بمراحل التعليم الثلاثة .

ومعظم التلاميذ الوافدين الملتحقين بالمدارس الخليجية هم من الأردن ومصر وفلسطين وسوريا والعراق واليمن ، كما توجد أعداد كبيرة من التلاميذ السعوديين بالمراحل التعليمية المختلفة بدولة الكويت . والجدول الآتى يبين نسبة التلاميذ الوطنيين فى التعليم العام الحكومى حسب احصاءات ١٩٨٥^(١١)

نسبة التلاميذ الوطنيين فى التعليم العام الحكومى ٨٦/٨٥ - ١٩٨٧/٨٦ .

الدولة	فى الابتدائى	فى الإعدادى أو المتوسط	فى الثانوى
الامارات	٦٧٪	٦٤٪	٦٠٪
البحرين	٩٥	٩٧	٩٥
السعودية	٨٥	٨٦	٨٢
عمان	٩٨	٩٧	٩٤
قطر	٥٦	٦٣	٦١
الكويت	٥٣	٤٨	٤٤

عاشراً : الارتقاء بمستوى إعداد معلم التعليم الابتدائى

من الملاحظ بوضوح فى دول الخليج العربية أن هناك اتجاهاً إلى الارتقاء بمستوى إعداد المعلم وتكوينه ، وهو اتجاه فى الطريق الصحيح لأن المعلم كما هو معروف يعتبر أهم دعامة فى أى نظام تعليمى والمعلم الجيد هو تقريباً كل شىء فيه ، ومهما تحدثنا عن توفير الامكانيات وتطوير المناهج والكتب والأدوات التعليمية يظل المعلم دائماً هو العنصر الفعال ، فأحدث منهج يصبح ميتاً فى يد المعلم فقير الإعداد والمنهج المتواضع تدب فيه القوة والحياة على يد معلم جيد ، وقديماً قالوا « أرسل لبيباً ولا توصه » « والغزاة تغزل برجل حمار » أو « أعط القوس باريها » وكلها أمثلة تصدق بمعنى من المعانى على ما نريد أن نؤكد من ضرورة الإعداد الجيد للمعلم .

ونديماً ومازال هناك تمييز بين إعداد معلم المرحلة الأولى وغيره من المعلمين فقد كان يكتفى بالمستوى المتوسط أو دون المتوسط لمعلم المرحلة الأولى أو التعليم الابتدائى أما معلم التعليم المتوسط والثانوى فكان يشترط فيه المستوى العالى والجامعى . وعلى كلا المستويين المتوسط والعالى قد يكون المعلم مؤهلاً تربوياً أو غير مؤهل . وجميع هذه المؤهلات على اختلاف شاكلتها معروفة فى نظمنا التعليمية .

ووترتبت على اختلاف مستويات المعلمين واختلاف شهاداتهم ومؤهلاتهم نتائج سلبية تحول دون انسجام أعضائها . وقد عانت النظم التعليمية الأوربية وغيرها من هذه المشكلة كما تعاني منها الدول العربية الآن . ومع تزايد التسليم بأن التعليم مهنة بدأ الاتجاه بالاهتمام بالإعداد المهني والتربوي للمعلم ومع تزايد الاعتراف بأهمية مستوى إعداد المعلم علمياً وثقافياً ومهنياً أو الاتجاه نحو إعداده على المستوى العالى ومع زيادة الاعتقاد بضرورة توحيد نمط إعداد المعلم كان الاتجاه إلى إعداده فى إطار الجامعة فى كليات التربية وهذا هو الحادث فى دول الخليج العربية الآن . إذ نلاحظ أن هذه الدول قد اتجهت إلى تصفية دور المعلمين والمعلمات التى كانت تعد معلم المرحلة الأولى واتجهت إلى إعداده فى إطار كليات التربية بجامعةاتها فمن بين الدول العربية الخليجية الست لا يوجد سوى دولتين فقط بها دور للمعلمين والمعلمات على مستوى دون الجامعى وهى السعودية وعمان وياقى الدول قد ألغت هذه الدور بالفعل واتجهت إلى إعداد معلم التعليم الابتدائى فى إطار الجامعة . وكانت دولة قطر من أسبق الدول العربية إلى الأخذ بهذا الاتجاه إذ نجد حتى قبل تصفية دور المعلمين والمعلمات بها نهائياً عام ١٩٨٠/٧٩ قيام جامعة قطر منذ إنشائها عام ١٩٧٣ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم فى عمل برنامج خاص لمعلم التعليم الابتدائى يحصل فى نهايته على درجة البكالوريوس فى التعليم الابتدائى . وقد حذت دول خليجية أخرى حذو قطر .

وتشير كل الدلائل إلى أن هذا الاتجاه سيتعزز فى المستقبل ويصبح اتجاهاً عاماً شاملاً لكل البلاد العربية الخليجية إن عاجلاً أو آجلاً .

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قد أنشأت الكليات المتوسطة وهى كليات شبه عالية بهدف رفع مستوى إعداد معلم المرحلة الابتدائية . وتتجه السلطات التعليمية فى المملكة العربية السعودية منذ عام ١٤٠٧ - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ - ١٩٨٨ م إلى إطالة مدة الدراسة بالكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات إلى أربع سنوات بدلاً من عامين حتى تتساوى مع الكليات الجامعية فى منح درجة البكالوريوس فى التربية . كما تقرر تصفية جميع معاهد المعلمين من المستوى الثانوى بنهاية الخطة الخمسية الرابعة فى ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ بما فى ذلك خريجي الكليات المتوسطة لتلبية حاجات التعليم الابتدائى من المعلمين فى المملكة (١٢) .

كما أن الكويت والسعودية أخذتا زمام المبادرة بالنسبة للدول الخليجية فى الاهتمام بإعداد معلمة ما قبل التعليم الابتدائى فى إطار الجامعة . فكلية التربية بجامعة الكويت تقوم حالياً بإعداد معلمات رياض الأطفال ومعلمى المرحلة الابتدائية .

وهناك برنامج تقدمه كلية التربية بجامعة الملك سعود لهذا الغرض وهو برنامج حديث النشأة بدأ عام ١٩٨٥ يؤهل للحصول على درجة البكالوريوس فى الآداب والتربية تخصص رياض أطفال وهو اتجاه محمود يتوقع أن تأخذ به باقى كليات التربية بالجامعات العربية . ومن المتوقع أيضا أن يمتد هذا الاهتمام بنفس المستوى إلى إعداد معلم التعليم الابتدائى فى الدول العربية الأخرى فى السنوات القادمة بإذن الله .

وكان من الطبيعى فى ظل الاتجاه إلى إعداد المعلم فى إطار الجامعة أن تنقلص دور المعلمين والمعلمات وأن تنقلص إعداد طلابها فى دولتين خليجيتين فقط هما السعودية وعمان . وقد سبق أن أشرنا إلى أن السلطات التعليمية السعودية قررت تصفية جميع معاهد المعلمين من المستوى الثانوى . والجدول الآتى يبين أعداد الطلاب فى معاهد المعلمين فى الدول الخليجية حسب احصاءات ١٩٨٦/٨٥ .

عدد الطلبة		الدولة
مجموع	إناث	
-	-	الإمارات
-	-	البحرين
١٩٣٣٩	٨٧٩٠	السعودية (١)
١٦١	٦٣	عمان
-	-	قطر
-	-	الكويت
١٩٥٠٠	٨٨٥٣	المجموع الكلى

حادى عشر : تفاوت حجم التعليم الخاص

مقدمة : يقصد بالتعليم الخاص Private Education التعليم غير الحكومى تمييزاً له عن التعليم العام Public Education أو التعليم الحكومى . أما ما يسمى بالتربية الخاصة Special Education فهو تعليم الأطفال المعوقين جسمياً أو عقلياً . والدول العربية الخليجية تستخدم التعليم الخاص بهذا المعنى باستثناء المملكة العربية السعودية حيث يطلق التعليم الخاص على تعليم المتفوقين إنما يعرف فى باقى الدول العربية بالتربية الخاصة . ويطلق على التعليم غير الحكومى فى المملكة اسم التعليم الأهلى وهى تسمية معروفة ومستخدمة أيضاً فى باقى الدول العربية الخليجية .

حجم التعليم الخاص :

يوجد فى دول الخليج العربية بصفة عامة تعليم خاص غير حكومى يضم مدارس عربية وإسلامية وأجنبية ويشمل كل مراحل التعليم العام الموجودة فى التعليم الحكومى من رياض أطفال وابتدائى وإعدادى وثانوى .

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن التعليم الخاص غير الحكومى بكل مراحلها بما فيها دور الحضانه ورياض الأطفال يضم أعداداً من التلاميذ تمثل نسبة ضئيلة من حجم التعليم العام كله الحكومى وغير الحكومى بالدول الخليجية مقدارها ١٠٪ إذ يبلغ عدد تلاميذ التعليم الخاص بجميع مراحلها ما يزيد قليلاً عن ٣٠٨ آلاف تلميذ فى حين يصل أعداد التلاميذ فى التعليم العام الحكومى ما يزيد قليلاً عن مليونين وسبعمائة ألف . وتتفاوت الدول العربية الخليجية فيما بينها تفاوتاً كبيراً ، ففى حين نجد أن نسبة التعليم الخاص غير الحكومى بجميع مراحلها تنخفض إلى ٤٪ و ٥٪ فى كل من عمان والسعودية نجد أنها ترتفع لتصل إلى ٢٧٪ فى الامارات و ٢٤٪ فى قطر و ٢٣٪ فى الكويت و ١٧٪ فى البحرين ، وهى نسب تعتبر مرتفعة . وهذا يعنى أن التعليم الخاص أو غير الحكومى وإن كان يمثل نسبة قليلة بصفة عامة على مستوى دول الخليج العربية مجتمعة إلا أنه يمثل وزناً لا يستهان به يصل إلى ربع الأطفال فى ثلاث دول هى الإمارات وقطر والكويت وتصل إلى ١٧٪ فى دولة رابعة هى البحرين .

وإذا انتقلنا إلى تفصيل الكلام عن كل مرحلة من المراحل نلاحظ ما يأتي :

أولاً : على مستوى رياض الأطفال

نجد أن نسبة الملحقين من الأطفال بالمدارس الخاصة تمثل أعلى نسبة للتعليم الخاص تصل إلى ٦٤٪ من مجموع الأطفال في المدارس الحكومية والخاصة . كما نلاحظ تفاوت الدول العربية الخليجية فيما بينها . ففي حين نجد كل مدارس هذه المرحلة خاصة غير حكومية في ثلاث دول هي البحرين وعمان وقطر نجد أن الثلاث دول الأخرى تتفاوت فيما بينها من حيث نسبة عدد الأطفال في رياض الأطفال الخاصة . فتصل النسبة إلى ٨٢٪ في السعودية و ٦١٪ في الامارات و ٣٦٪ في الكويت . وهذا يعني أن الدول العربية الخليجية على مستوى التعليم الحكومي لا تولى هذه المرحلة عنايتها في التعليم باستثناء دولة الكويت التي تصل نسبة التعليم الحكومي بها على مستوى هذه المرحلة ٦٤٪ . ونأمل أن تعطى الدول العربية عامة والخليجية بصفة خاصة هذه المرحلة ما تستحقه من العناية وهو ما أكدناه في أكثر من مناسبة في هذا الكتاب وفي غيره .

ثانياً : على مستوى التعليم الابتدائي

يمثل التعليم الخاص نسبة قليلة لا تتعدى ٨٪ على مستوى الدول العربية الخليجية بصفة عامة . لكن هناك تفاوت كبير في النسب بين هذه الدول . ففي حين لا تتجاوز نسبة التعليم الابتدائي الخاص ١٪ في عمان و ٣٪ في السعودية و ١١٪ في البحرين نجد أنها ترتفع لتصل إلى ٣٠٪ في الكويت و ٢٤٪ في الامارات و ٢١٪ في قطر وهي نسبة مرتفعة .

ثالثاً : على مستوى التعليم الإعدادي

لا تتعدى النسبة العامة للتعليم الإعدادي الخاص على مستوى دول الخليج العربية ٧٪ وهي نسبة قليلة بصفة عامة . لكن يلاحظ انخفاض النسبة إلى ٠,٤٪ في عمان و ٣٪ في السعودية و ٩٪ في البحرين وترتفع إلى درجة عالية إلى ١٦٪ في كل من الامارات والكويت و ١٤٪ في قطر .

رابعاً : على مستوى التعليم الثانوى

يمثل التعليم الثانوى الخاص على مستوى كل الدول العربية الخليجية نسبة قليلة لا تتجاوز ٧٪ لكن نلاحظ استمرار الاتجاه الموجود فى المرحلتين السابقتين الإعدادية والابتدائية من انخفاض النسبة فى كل من عمان والسعودية إلى ٧٪ و ٣٪ على الترتيب وترتفع نسبياً إلى ٧٪ فى البحرين و ٨٪ فى قطر و ١٢٪ فى الامارات و ١٤٪ فى الكويت .

والجدول الآتى يبين عدد التلاميذ فى التعليم الخاص غير الحكومى بجميع مراحلها فى الدول الخليجية العربية الست حسب احصاءات مكتب التربية العربى لعام ١٩٨٦/٨٥ .

الدولة	رياض الأطفال		ابتدائى		اعدادى		ثانوى		المجموع الكلى	
	النسبة للحكومى	مجموع	النسبة للحكومى	مجموع	النسبة للحكومى	مجموع	النسبة للحكومى	مجموع	النسبة للحكومى	مجموع
الامارات العربية	٦١٪	٢١٢٤١	٢٤٪	٣٥٥٢٢	١٦٪	٦٤٤٦	١٢٪	٢٣٥١	٢٧٪	٦٥٥٥٩
البحرين	١٠٠٪	٧٦.٨	١١٪	٦٣٩٤	٩٪	١٩٥٤	٧٪	١١٣٦	١٧٪	١٧.٩٢
السعودية *	٨٢٪	٣٨٦٦.	٣٪	٤٤٦٣٤	٣٪	١١٦٦.	٣٪	٤٩٤٩	٥٪	٩٩٩.٣
عمان	١٠٠٪	١٦٦٥	١٪	٢.٨٩	٤.٥٪	١٦٢	٧.٥٪	٨٤	٤٪	٤.٠٠٠
قطر	١٠٠٪	٥١٢٤	٢١٪	٨٤٨٤	١٤٪	١٩٨٧	٨٪	٦٧١	٢٤٪	١٦٢٦٦
الكويت *	٣٦٪	١٥٥٩١	٣٪	٥٤٢٣٨	١٦٪	٢٢٤.٨	١٤٪	١٣٢٣٤	٢٣٪	١.٥٤٧١
المجموع الكلى	٦٤٪	٨٩٨٨٨	٨٪	١٥١٣٦١	٧٪	٤٤٦١٧	٧٪	٢٢٤٢٥	١٠٪	٣.٨٢٩١

* احصائية ١٩٨٥/٨٤ - احصاءات التعليم فى المملكة ١٤.٤/١٤.٥ هـ - ١٩٨٥ ص ١٥١ - ١٨١ - ٢٢٥ - ٢٧١ .

** احصائية ١٩٨٧ - احصائية عامة رقم ٣ - التعليم الخاص ٨٦ - ١٩٨٧ . نشرة رقم ٢٧ - ١٩٨٧/١/٤ .

إدارة التعليم الخاص وتمويله :

تشرف وزارات التربية والتعليم فى الدول المختلفة على التعليم الخاص غير الحكومى بنوعيه الأهلى والأجنبى ، وتوجد بوزارات التربية والتعليم فى الدول العربية الخليجية بصفة عامة إدارة مسئولة عن الإشراف على التعليم الأهلى تختلف مسمياتها أحدثها رئاسة التعليم الأهلى فى قطر التى أنشئت عام ١٩٨٧ . وتقوم هذه الإدارات من خلال مفتشيها الإداريين وموجهيها الفنيين متابعة تنفيذ التزام مدارس التعليم الخاص باللوائح والقوانين . وقد سبق أن أشرنا إلى أهم الاتجاهات العامة للتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للتعليم الخاص .

أما بالنسبة لتمويل التعليم الخاص فهناك مصادر تمويل مختلفة يأتى فى مقدمتها المعونات المادية والعينية التى تقدمها حكومات الدول الخليجية للتعليم الأهلى أو التى تقدمها الهيئات المعنية للتعليم الأجنبى . المصدر الثانى يعتمد على المصروفات المدرسية التى يدفعها الآباء نظير تعليم أبنائهم . هناك مصدر ثالثا يتمثل فى التبرعات والهبات والهدايا . ومن المعروف أن التعليم الأهلى قد يتجه إلى الناحية التجارية على حساب الناحية التعليمية عندما تقل موارده المالية . كما أنه قد يتجه إلى تقديم خدمات تعليمية أقل من التعليم الحكومى وبلجأ إلى استخدام معلمين غير أكفاء ليدفع لهم أجوراً قليلة . وقد وضعت الدول العربية الخليجية ضمانات تشريعية لتلافى حدوث ذلك كما سبق أن أشرنا واشترطت على المدارس الأهلية تقديم خدمة تعليمية لا تقل فى مستواها عما يقدم فى المدارس الحكومية كما اشترطت عليها مساواة معاملة المدرسين بنظرائهم فى المدارس الحكومية من حيث المرتب والأجازات والعطلات .

المناهج والكتب الدراسية :

تتفاوت الدول العربية الخليجية فيما تشترطه على المدارس الأهلية من حيث المناهج والكتب الدراسية التى تستخدمها . معظم هذه الدول (الكويت - قطر - السعودية - الإمارات) تشترط عليها استخدام نفس الخطوط والمناهج الدراسية والكتب المدرسية المستخدمة فى المدارس الحكومية . وفى مقابل ذلك تقدم السلطات التعليمية لهذه المدارس مساعدة مالية مثل تقديم الكتب المدرسية مجاناً أو دفع رواتب

بعض المعلمين . وبعض الدول (البحرين - عمان) تبيح للمدارس الخاصة استخدام مناهجها وكتبها لكن بعد مراجعتها واعتمادها من السلطات التعليمية . أما بالنسبة للمدارس الأجنبية فكل الدول العربية الخليجية لا تلزمها باستخدام منهج خاص أو كتب خاصة لكنها تشترط عليها تدريس اللغة العربية والدين الإسلامى وجغرافية وتاريخ الوطن للتلاميذ العرب والمسلمين الملتحقين بها . وقد سبق أن تناولنا ذلك بشئء من التفصيل فى كلامنا عن الأسس التشريعية .

ثانى عشر : تمتع التلاميذ بخدمات أفضل

يحظى التلاميذ فى دول الخليج بكثير من الخدمات المختلفة ذات المستوى الأفضل التى توفرها لهم السلطات التعليمية . وهى تشمل الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية . ويعتبر التلاميذ فى دول الخليج العربية فى وضع يفضل كثيراً وضع أقرانهم فى الدول العربية الأخرى بالنسبة لهذه الخدمات التى تعتبر على جانب كبير من الأهمية والتى تشترك فى تقديمها دول الخليج العربية الست بلا استثناء .

وتستهدف الخدمات الصحية توفير الرعاية الصحية الكاملة للتلاميذ كما تستهدف أيضا رفع المستوى الصحى للتلاميذ ووقايتهم وحمايتهم من الأمراض والحوادث ، وكذلك رعاية المعوقين منهم بمساعدتهم على الدراسة ومنح السماعات الطبية لضعاف السمع والنظارات الطبية لضعاف البصر والأجهزة التعويضية للمصابين بشلل الأطفال وتقديم هذه الأجهزة مجاناً بالطبع . وتشمل الخدمات الصحية فى دول الخليج أيضا تقديم وجبة غذائية مجانية والفحص الطبى الدورى الشامل للتلاميذ ومتابعة حالاتهم الصحية وإنشاء سجل صحى لكل واحد منهم يتضمن نتائج الفحوص التى أجريت عليه وأنواع التطعيم والعلاج الذى قدم له . كما تشمل الخدمات الصحية أيضا العلاج المجانى فى داخل البلاد وخارجها على نفقة الدولة .

وتشمل الخدمات الاجتماعية التى تقدم للطلاب فى دول الخليج مجالات مختلفة منها تقديم مساعدات اجتماعية مالية شهرية للتلاميذ المحتاجين ومنها أيضا الإقامة المجانية الكاملة بالقسم الداخلى للطلاب وتشمل هذه الخدمات أيضا توفير وسائل المواصلات، للتلاميذ يوميا من البيت إلى المدرسة والعكس .

وتشمل الخدمات الثقافية مختلف ألوان النشاط الثقافي والتعليمي والترويحي الذي يتاح للتلاميذ من خلال الأنشطة المختلفة التي يقومون بها داخل المدرسة وخارجها . ومن أهم الخدمات التي تقدم للتلاميذ في هذا الصدد الرحلات العلمية والثقافية المجانية التي تنظمها وزارات التربية والتعليم على نفقتها لتيسر للتلاميذ زيارة البلدان الخارجية المجاورة ، وتشمل الخدمات الثقافية أيضا تسليم الكتب والأدوات الكتابية والقرطاسية للتلاميذ مجاناً ، كما تشمل أيضا تقديم المنح الدراسية للدراسة بالجامعات في داخل البلاد وخارجها لأعداد كبيرة من خريجي التعليم الثانوي . وأخيراً ينبغي أن نشير الى أن من بين الخدمات الثقافية والتعليمية التي يتمتع بها التلاميذ في دول الخليج العربية منح طلاب القسم العلمي بالتعليم العام وطلاب المدارس الفنية بأنواعها المختلفة وكذلك طلاب التعليم الديني مكافآت شهرية تشجيعاً لهم على الالتحاق بهذه الأنواع من التعليم التي تعاني عادة من عزوف وعدم إقبال عليها . ومن بين هذه الخدمات أيضا إعطاء دروس للتقوية مجاناً للتلاميذ الضعاف كما في المملكة العربية السعودية وإعطاء تقوية للملتحقين بالقسم العلمي الثانوي كما في قطر .

هوامش الفصل الثالث

- (١) مكتب التربية العربية لدول الخليج : احصاءات التعليم فى دول الخليج العربية للعام الدراسى ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦/٨٥ م .
- (٢) انظر محمد منير مرسى : التعليم العام فى البلاد العربية . عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٤ . ص ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
- (٣) المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالى : سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية - ١٩٧٨ ص ٣٠ .
- (٤) سلطنة عمان : وزارة التربية والتعليم والشباب : قرار وزارى رقم ٢ لسنة ١٩٨١ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس التعليم العام ص ١٣ .
- (٥) المصدر : مكتب التربية العربية لدول الخليج : احصاءات التعليم فى دول الخليج العربية لعام ١٩٨٦/٨٥ .
- (٦) مكتب التربية العربى لدول الخليج - المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج . تقويم تجربة تأنيث هيئة التدريس فى بعض المدارس الابتدائية للبنين بدول الخليج العربى - دراسة تحليلية ١٩٨٥/٨٤ . وانظر أيضا : دولة الكويت : وزارة التربية . مركز بحوث المناهج . دليل مركز بحوث المناهج فى الفترة من ١٩٨٢/٧٤ أغسطس ١٩٨٢ ص ٤٨ حيث يشار الى تقويم تجربة تأنيث التدريس والإدارة فى بعض المدارس الابتدائية . ١٩٨١ .
- (٧) دولة الكويت - وزارة التربية - إدارة الخدمة الإجتماعية - قسم البحوث النفسية والاجتماعية ، تقويم تجربة تدريس المدرسات لبعض المدارس الابتدائية للبنين . الكويت ١٩٨٠/٧٩ - استنسل .
- (٨) يصل معدل عدد التلاميذ لكل معلم فى التعليم الرسمى فى الولايات المتحدة الأمريكية ١/٢٠ فى التعليم الابتدائى و ١/١٦ فى التعليم

الشانوى . وفى بريطانيا تصل النسبة فى التعليم الرسمى بصفة عامة إلى ١/١٩ تقريبا .

(٩) Massialas, B. (et.) : Education in the Arab World. Praeger Special Studies U.S.A. 1983. P. 153.

(١٠) دولة الكويت : وزارة التربية : إدارة التخطيط ، قسم الإحصاء ، تعليم عام ١٩٨٧/٨٦ نشرة رقم ٢٣ - ١٩٨٧/١/٤ جنسيات الطلاب .

(١١) رجعنا فى ذلك الى الإحصاءات الواردة فى التقارير السنوية لوزارة التربية والتعليم بدول الخليج عام ٨٥ - ١٩٨٦ .

(١٢) المملكة العربية السعودية : وزارة المعارف : تطور التعليم فى المملكة العربية السعودية ١٤٠٣/١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦/٨٣ م تقرير مقدم الى مؤتمر التربية الدولى الدورة ٤٠ - جنيف ديسمبر ١٩٨٦ ، الرياض ١٩٨٦ . ص ٧٠ .